The Evolution of Neutrality Strategies as a Tool for Influencing International Relations A Comparative Analytical Study of the Sultanate of Oman's Experience and Selected International Models And the Possibility of Implementing It in Syria

Dr. A beer Suleiman Otaira*

(Received 9 / 11 / 2025. Accepted 2 / 2 / 2026)

□ ABSTRACT □

This study aims to analyze the evolution of the concept of neutrality in international relations as a strategic tool for conflict management and enhancing state stature, with a focus on the Omani experience in comparison with selected international models (Switzerland, Austria, Ireland, Costa Rica), and explores its Potential application in Syria. The study adopted descriptive-analytical and comparative approaches, using SWOT analysis to assess strengths, weaknesses, opportunities and threats in each model. It also employed the case study methodology for the Omani experience, analyzing policies and legislative frameworks supporting neutrality policy. The findings reveal that neutrality has evolved from a passive stance based on non-intervention to a dynamic, positive, and effective strategy, with the addition of a digital dimension reflecting contemporary technological challenges, which has become a fundamental requirement for sovereignty in cyberspace. The Omani experience demonstrated remarkable flexibility in adapting to regional crises, earning it a credible mediator role trusted by all international and regional parties. In the Syrian case, the study concludes that adopting a hybrid dynamic neutrality model, inspired by Oman and benefiting from international best practices, could represent a realistic path for reconstruction, national reconciliation, and international reintegration, provided there is strong political will, robust institutions, and a supportive environment. The study recommends a "dual-track model" integrating internal reform and external diplomacy, emphasizing the importance of the digital dimension in contemporary neutrality strategy.

Keywords: Neutrality, Sultanate of Oman, Comparative Analysis, Syria, Digital Neutrality, Conflict Management.

Copyright : Latakia University journal-Syria, the authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04.

*Assistant Professor -Faculty Of Economics، Department Of Economics And Planning , University Of Latakia, Latakia, Syria .Abeer.otaira@Latakia.univ.edu.sy

تطور استراتيجيات الحياد كأداة للتأثير في العلاقات الدولية
دراسة تحليلية مقارنة لتجربة سلطنة عمان ونماذج دولية مختارة
وإمكانية التطبيق في سورية

د.عبير سليمان عطيره *

(تاريخ الإيداع ٩ / ١١ / ٢٠٢٥. قبل للنشر في ٢ / ٢ / ٢٠٢٦)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور مفهوم الحياد في العلاقات الدولية كأداة استراتيجية لإدارة الصراعات، وتعزيز مكانة الدول، مع التركيز على التجربة العُمانية ومقارنتها بنماذج دولية مختار(سويسرا، النمسا، أيرلندا، كوستاريكا)، واستشراف إمكانية تطبيقها في سورية .اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، باستخدام تحليل SWOT لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في كل نموذج، كما استخدمت منهج دراسة الحالة للتجربة العُمانية مع تحليل السياسات والإطار التشريعي الداعم لسياسة الحياد .

وتوصلت الدراسة إلى أن الحياد تطور من موقف سلبي قائم على الامتناع عن التدخل إلى استراتيجية ديناميكية إيجابية وفاعلة، مع إضافة البعد الرقمي الذي يعكس تحديات العصر التكنولوجي وأصبح شرطاً أساسياً للسيادة في الفضاء الإلكتروني . وأظهرت التجربة العُمانية مرونة عالية في التكيف مع الأزمات الإقليمية، ما منحها دور الوسيط الموثوق من قبل جميع الأطراف الدولية والإقليمية.

وفي الحالة السورية، خلص البحث إلى أن تبني نموذج حياد ديناميكي هجين، مستلهم من عُمان ومستفيد من أفضل الممارسات الدولية، يمكن أن يشكل مسارًا واقعيًا لإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية والاندماج الدولي، شرط توافر الإرادة السياسية والمؤسسات القوية والبيئة الداعمة .واقترحت الدراسة اعتماد" نموذج المسار المزدوج "الذي يدمج الإصلاح الداخلي والدبلوماسية الخارجية، مع التأكيد على أهمية البعد الرقمي في استراتيجية الحياد المعاصرة.

الكلمات المفتاحية : الحياد، سلطنة عُمان، التحليل المقارن، سورية، الحياد الرقمي، إدارة الصراعات.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA ٠٤

* **مدرس – كلية الاقتصاد– قسم الاقتصاد والتخطيط، – جامعة اللاذقية، اللاذقية، سوريا.**

Abeer.otaira@Latakia.univ.edu.sy

مقدمة:

في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والتقنية المعقدة، وتصاعد حدة النزاعات الدولية، تواجه الدول الصغيرة والمتوسطة تحديات جسيمة في الحفاظ على سيادتها واستقرارها، وفي هذا الإطار تبرز استراتيجيات الحياد كأداة دبلوماسية بالغة الأهمية . ولم يعد الحياد مجرد موقف سلبي قائم على الامتناع عن التدخل، بل تطور ليصبح أداة استراتيجية فاعلة يمكن توظيفها لإدارة الصراعات وتحقيق توازنات تخدم مصالح الدولة .[1] كما تؤثر العوامل الثقافية والاجتماعية والقانونية في نجاح هذه الاستراتيجيات .[2] وقد برز مؤخرًا مفهوم" الحياد الرقمي "كامتداد معاصر يعكس تحديات العصر الرقمي حيث تسعى الدول الى حماية مصالحها الرقمية من الانخراط في النزاعات السيبرانية، وهو ما يتطلب أدوات دبلوماسية وتقنية متكاملة .[3] وتعد سلطنة عُمان نموذجًا متميزًا في هذا المجال، حيث تبنّت سياسة حياد إيجابي ديناميكي، تمكنت من خلاله من لعب دور الوسيط المحايد في أزمات إقليمية عدة (مثل الملف النووي الإيراني والأزمة اليمنية، والأزمة السورية) مما عزز مكانتها كقوة ناعمة تحظى بثقة الأطراف المعنية.[4]

الدراسات السابقة:

تمت مراجعة الدراسات الأقرب الى الدراسة الحالية ونبين فيما يأتي أهمها:

هدفت دراسة الهنائي [5] " سياسة الحياد في العلاقات الدولية :دراسة مقارنة بين نموذجي عمان وسويسرا وإمكانية الاستفادة منهما في حل النزاعات العربية "الى إجراء مقارنة تحليلية بين نموذجي الحياد الإيجابي في عمان والدائم في سويسرا واستخلاص الدروس والعبر القابلة للتطبيق في معالجة النزاعات العربية(ليبيا، سورية) الى العام ٢٠٢٢ مع اطلالة على الجذور التاريخية لحياد سويسرا باستخدام المنهج المقارن، وخلصت الدراسة الى ان كلا النموذجين ناجح في سياقه، لكن النموذج العماني أكثر مرونة وملاءمة للتطبيق في البيئات الإقليمية المتقلبة والساخنة مثل البيئة العربية، وذلك لقدرته على التكيف مع المتغيرات والمحافظة على دور فاعل.

هدفت دراسة المعري " دبلوماسية الحياد الإيجابي :سلطنة عمان نموذجاً في الوساطة الإقليمية" **[6]** إلى دراسة تحول سياسة الحياد العمانية الى أداة فعالة للتأثير الإقليمي ودور الوسيط الموثوق مع دراسة حالتي الملف النووي الإيراني، والازمة اليمنية، خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ٢٠٢٣

واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام أسلوب الحالة. توصلت الدراسة الى ان نجاح النموذج العماني يعود الى ديناميكية وإيجابية حياده حيث وظف الوساطة والعلاقات المتوازنة لتعزيز الامن القومي وبناء سمعة طيبة متجاوزاً مفهوم الحياد السلبي التقليدي.

كما هدفت دراسة السيباني[7] "الامتداد الحديث لسياسة الحياد التقليدي في العلاقات الدولية :عمان أنموذجاً " الى استكشاف مفهوم الحياد الرقمي كامتداد معاصر لاستراتيجيات الحياد، وتحليل كيفية تجسيد سلطنة عمان لهذا المفهوم من خلال سياساتها ومبادراتها في مجال الأمن السيبراني خلال الفترة من العام ٢٠١٠ الى ٢٠٢٤ باستخدام منهج دراسة الحالة مع تحليل مضمون الوثائق والسياسات الوطنية والتقارير الدولية المتخصصة بينت الدراسة أن عمان حققت تقدماً ملحوظاً في ترسيخ حيادها الرقمي، من خلال تطوير البيئة التشريعية والتقنية للأمن السيبراني ، والمشاركة الفاعلة في الحوارات الدولية حول حوكمة الفضاء الالكتروني، مما يعزز موقعها كفاعل محايد وموقوق حتى في المجال الرقمي.

هدفت دراسة Kienzle [8] " The Dynamics of Neutrality: A Comparative Analysis of Neutral States in International Politics "الى تقديم تحليل مقارن ومعاصر لديناميكيات سياسة الحياد في القرن الحادي والعشرين، وفحص كيفية تكيف الدول المحايدة التقليدية مثل سويسرا والسويد والدول التي تتبنى حياداً حديثاً مثل عمان مع التحديات الجيوسياسية الجديدة، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا والمنافسة بين القوى العظمى خلال الفترة من نهاية الحرب الباردة حتى عام ٢٠٢٣ متبعة المنهج المقارن وتحليل السياسات لفهم استجابات الدول المختلفة للضغوط الدولية. توصلت الدراسة الى مفهوم الحياد أصبح أكثر ديناميكية ومرونة فلم يعد مجرد حالة قانونية ثابتة، بل أصبح استراتيجية إدارة المخاطر نشطة. وجدت أيضاً أن قيمة الحياد كأصل دبلوماسي قد ازدادت في فترات الاضطراب الدولي.

هدفت دراسة:Barrett, & Sherwood [9]" Oman and the Politics of Partisan Non-Intervention" إلى تحليل مفهوم عدم التدخل الانتقائي كشكل من أشكال الحياد الذي تتبناه عمان، وفهم كيف يمكن لدولة صغيرة ان تؤثر في الديناميكيات الإقليمية من خلال هذا النهج دون الانحياز الرسمي خلال الفترة من حكم السلطان قابوس حتى أوائل عام ٢٠٢٤ كما درست علاقاتها الإقليمية مع ايران ، دول الخليج، اليمن، والغرب. باستخدام منهج دراسة الحالة، مع تحليل نوعي للسياسات والدبلوماسية العمانية مدعوماً بمقابلات مع محللين وخبراء. خلصت الدراسة الى ان حياد عمان ليس سلبياً بل هو انتقي وبراغماتي فهو يسمح لها بالتدخل الدبلوماسي عند اقتضاء مصلحتها الوطنية، مع الحفاظ على صورة المحايد الموثوق به، ما يمكنها من لعب دور الوسيط وتجنب تبعات الاصطفاف.

هدفت دراسة Greenber "The New Frontiers of Neutrality: Cyber security and Digital Non-alignment," " [10] الى استكشاف مفهوم الحياد الرقمي أو عدم الانحياز الرقمي كمجال جديد وأحد التحديات الرئيسة التي تواجه الدول المحايدة في العصر الحديث، وكيف يمكن لهذه الدول حماية سيادتها الرقمية وامنها السيبراني دون الانجراف الى التحالفات الالكترونية، ركزت الدراسة على التطورات في العقد الأخير خلال الفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠٢٤، وحللت الدراسة الجهود الدولية بشكل عام مع امثلة على سياسات مثل سويسرا والسويد وسلطنة عمان، باستخدام منهج تحليل السياسات مع دراسة للاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني والمبادرات الدولية المتعلقة بحوكمة الفضاء الالكتروني للدول المحايدة. بينت نتائج الدراسة ان الحياد الرقمي يمثل تحدياً للدول المحايدة فهو يتطلب استثمارات ضخمة في القدرات الدفاعية السيبرانية والمشاركة في وضع المعايير الدولية، مع الحفاظ على موقف مستقل عن التكتلات الرقمية التي تقودها القوى العظمى.

أوجه الشبه مع الدراسة الحالية :التأكيد على تحول الحياد إلى أداة فعالة، والاهتمام بالنموذج العُماني والبعد الرقمي.

أوجه الاختلاف :تميزت هذه الدراسة بتركيزها على الحالة السورية، وباجراء مقارنة منهجية بين الحالة السورية من جهة، وكل من تجربة سلطنة عمان وعدد من تجارب الحياد الناجحة(سويسرا، النمسا، أيرلندا، كوستاريكا) من جهة أخرى ،بهدف اختبار قابلية تطبيق هذه الاستراتيجية في الحالة السورية، مما يساهم في تجاوز المعالجات النظرية السائدة، ويقدم اطاراً تحليلياً جديداً يعزز فهم سياسات الدول في البيئات الإقليمية والدولية المتغيرة. كما تميزت بتقديمها مقاربة تطبيقية لاستراتيجية الحياد في سورية عبر " المسار المزدوج " الذي يوازن بين الإصلاح الداخلي (السياسي، الاقتصادي، الأمني) والتوجه الخارجي(الدبلوماسي النشط).

أهمية البحث و أهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا معاصرًا يمس جوهر التحولات في النظام الدولي، وهو استراتيجيات الحياد كأداة للتأثير في العلاقات الدولية .إذ لم يعد الحياد مجرد موقف دفاعي أو سياسة سلبية، بل أصبح نهجًا استراتيجيًا تسلكه بعض الدول لتعزيز مكانتها الدولية، وضمان استقرارها الداخلي، وتوسيع قدرتها على الوساطة والوساطات الإقليمية .وتبرز أهمية دراسة تجربة سلطنة عمان باعتبارها نموذجًا حياديًا ناجحًا في بيئة إقليمية مضطربة، إضافة إلى الاستفادة من تجارب دولية مختارة مثل (سويسرا، النمسا، أيرلندا، كوستاريكا)، التي وظّفت الحياد كوسيلة لتعزيز التنمية والاستقرار السياسي والدبلوماسي، وتزداد أهمية البحث نظرًا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها سورية بعد سنوات من الصراع، والحاجة إلى تبني استراتيجيات جديدة تعزز الاستقرار، الانفتاح الدولي، وجذب الاستثمارات. كما يسهم البحث في تقديم إطار نظري وتحليل عملي لإمكانية تطبيق نموذج حياد هجين في سورية، بما يتيح لها دورًا أكبر في الوساطة الإقليمية والدبلوماسية متعددة الأطراف، ويخفف من الضغوط الخارجية .كما أنه يملأ فراغًا معرفيًا في الدراسات السورية، إذ لا تزال الكتابات في هذا المجال محدودة، ما يمنحه قيمة أكاديمية وتطبيقية في آن واحد.

أهداف البحث: هدف البحث الى:

- دراسة الأبعاد النظرية لمفهوم الحياد وتطوره وتوظيفه كأداة استراتيجية للتأثير في العلاقات الدولية.
- الوقوف عند التحديات التي تواجه الدول المحايدة في بيئة دولية معقدة ومتغيرة حيث تتداخل مصالح القوى الكبرى وتتقاطع المصالح الإقليمية.
- دراسة وتحليل نموذج الحياد الإيجابي والديناميكي والرقمي لسلطنة عمان ودوره في تعزيز نفوذها الإقليمي الدولي.
- اجراء مقارنة وفق تحليل SWOT بين تجربة سلطنة عمان ونماذج دولية مختارة تعتمد استراتيجيات حياد مختلفة مثل (سويسرا، فلندا، النمسا، ايرلندا، كوستاريكا) مع التركيز على الأبعاد الرقمية التي تؤثر في نحاج هذه الاستراتيجيات.
- دراسة وتحليل مدى إمكانية تطبيق استراتيجية الحياد في سياق سورية في مرحلة ما بعد الصراع بناءً على تقييم التجارب المدروسة وبيان مدى إمكانية الاستفادة منها من خلال تحليل SWOT .
- اقتراح نموذج هجين واقعي للتطبيق في سورية يأخذ بعين الاعتبار كافة التحديات، ويساعد صناع القرار في سورية لتبني الحياد كخيار استراتيجي مستدام للتقليل من حدة الصراعات والانفتاح على التعاون الدولي في ظل التحولات العالمية المعاصرة.

مشكلة البحث:

تُعد استراتيجيات الحياد من أبرز الأدوات التي اعتمدتها بعض الدول لتعزيز مكانتها في النظام الدولي، سواء من خلال تجنب الانخراط في الصراعات أو من خلال تبني الحياد النشط الذي يسمح لها بلعب أدوار وساطة وتأثير دبلوماسي . رغم تعدد التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، مثل سلطنة عمان والنمسا وايرلندا وكوستاريكا، إلا أنّ إمكانية تطبيق مثل هذه الاستراتيجيات في البيئة السورية تبقى إشكالية معقدة ترتبط بالتوازنات الإقليمية والدولية وبطبيعة

التحديات الداخلية .ومن هنا تبرز مشكلة البحث في تحديد مدى قدرة استراتيجيات الحياد على أن تشكل خيارًا واقعيًا وفعّالًا لتعزيز الدور السوري في العلاقات الدولية.

وبالتالي يمكن صياغة التساؤل الرئيس الآتي:

هل يمكن لسورية أن تستفيد من استراتيجيات الحياد الإيجابي والديناميكي التي طبقتها سلطنة عُمان ونماذج دولية أخرى لتحقيق استقرارها السياسي واستعادة دورها الإقليمي؟

التساؤلات الفرعية:

١. ما هو الإطار النظري المتطور لمفهوم الحياد وأنواعه (التقليدي، الإيجابي، الديناميكي، الرقمي) كأداة تأثير في العلاقات الدولية؟

٢. ما هي مرتكزات وأبعاد استراتيجية الحياد العُمانية وكيف تطورت لتصبح أداة تأثير إقليمي فاعلة؟

٣. ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين تجربة عُمان والتجارب الدولية الأخرى (سويسرا، النمسا، أيرلندا، كوستاريكا)وفق تحليلSWOT ؟

٤. ما هي إمكانيات وتحديات تطبيق استراتيجية حياد في سورية في ضوء تحليل SWOT للواقع السوري الحالي؟

٥. ما هو المسار العملي المقترح لسورية لتبني سياسة حياد تدريجية وفعالة؟

فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة البحث المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة: يؤدي تبني سورية لاستراتيجية الحياد الى تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وزيادة فرص الوساطة وبناء علاقات متوازنة مع القوى الكبرى.

الفرضيات الفرعية:

١. تطور مفهوم الحياد تاريخيًا من موقف دفاعي سلبي إلى أداة دبلوماسية نشطة تؤثر في النظام الدولي.

٢. يمثل الحياد العُماني نموذجاً عملياً قابلاً للتطبيق في الحالة السورية لإدارة التوازنات الإقليمية في بيئة مضطربة.

٣. تختلف أبعاد الحياد في التجربة العمانية جوهرياً عن الحياد في الدول المدروسة (أيرلندا، النمسا، نيوزيلندا، كوستاريكا) مما يتيح إمكانية استخلاص نموذج هجين قابل للتطبيق في سورية.

٤. يساهم نجاح الحياد في سورية في معالجة التحديات الداخلية (الاستقرار السياسي – إعادة الإعمار – الانفتاح الاقتصادي) .

٥. يمكن لسورية من خلال الحياد الايجابي أن تخلق شراكات دولية جديدة، وتقلل من مخاطر العزلة والصراعات الإقليمية.

طرائق البحث ومواده:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور مفهوم الحياد والنماذج الدولية، والمنهج المقارن للمقارنة بين تجارب عُمان وسويسرا والنمسا وايرلندا وكوستاريكا، باستخدام أداة تحليل SWOT لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في كل نموذج .كما تم استخدام دراسة الحالة للتجربة العُمانية، وتحليل المحتوى للوثائق والتقارير الدولية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تمتد من عام 1970 كبداية لتشكل الاستراتيجية العُمانية (وحتى ايلول) 2025 كأفق زمني لأحدث التحليلات والاستشراف.

الحدود المكانية : تركّز الدراسة على سلطنة عُمان كحالة رئيسية للتطبيق الناجح، وسورية كحالة للاحتمال التطبيقي، مع إمكانية الاستفادة من تجارب دولية مختارة (سويسرا، النمسا، أيرلندا، كوستاريكا).

متغيرات البحث:

المتغير المستقل :استراتيجيات الحياد المعتمدة في الدول المختارة.

المتغير التابع :إمكانية وفعالية تطبيق الحياد على سورية.

النتائج المناقشة:

أولاً :الإطار النظري لاستراتيجيات الحياد في العلاقات الدولية:

١-مفهوم الحياد وتطوره التاريخي :

يشير الحياد في العلاقات الدولية إلى سياسة تمتنع بها الدولة عن الانحياز في النزاعات الدولية، بهدف الحفاظ على سيادتها وأمنها القومي .وقد تطور هذا المفهوم من كونه مجرد موقف دفاعي سلبي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين كما هو موضح في معاهدة فيينا 1815 التي أكدت حياد سويسرا، إلى أن أصبح أداة دبلوماسية نشطة وفعالة في السياسة الخارجية المعاصرة .[11,12, 13, 14,15, 16]

ويعكس هذا التطور تعقيدات البيئة الدولية وظهور ساحات جديدة مثل الفضاء السيبراني، حيث برز مفهوم" الحياد الرقمي "الذي يعني عدم الانحياز في النزاعات السيبرانية مع حماية المصالح الرقمية للدولة.**[17]**

٢. **أنواع استراتيجيات الحياد وتطورها:** تعددت أنواع الحياد عبر التاريخ بحسب ظروف كل دولة وبيئتها الاستراتيجية، وتشمل:

- **الحياد الدائم:** كسياسة مستمرة تعلن الدولة فيها الامتناع الدائم عن المشاركة في أي نزاع مسلح، كما في سويسرا، والتي تلتزم بها منذ قرون. [18]
- **الحياد المؤقت** :وهو الحياد الذي يتم تبنيه لفترة زمنية محددة أو في ظل ظروف معينة، مثل الحياد الفنلندي خلال الحرب الباردة الذي تميز بمرونة تكيفية مع الضغوط الكبرى [19]
- **الحياد الإيجابي:** حيث تلعب الدولة دورًا نشطًا في الدبلوماسية والوساطة مع الحفاظ على عدم الانحياز العسكري، وهو ما اتبعته سلطنة عمان في علاقاتها الإقليمية.[20]
- **الحياد الديناميكي:** وهو تطور حديث يشير الى قدرة الدولة على تعديل مواقفها الحيادية بناءً على المتغيرات الإقليمية والدولية، مع الحفاظ على عدم الانحياز الرسمي، ويعكس قدرة دبلوماسية عالية. [21]
- **الحياد الرقمي** :أُضيف مؤخرًا لاستراتيجيات الحياد، ويعني عدم الانحياز في النزاعات السيبرانية وحماية الفضاء الإلكتروني الوطني من التوترات الرقمية، وهو تحد جديد للدول التي تعتمد الحياد التقليدي .[22]

هذا التطور في أنواع الحياد يعكس التحولات في البيئة الدولية من حيث تزايد تعقيدات النزاعات وظهور ساحات جديدة مثل الفضاء السيبراني، مما يتطلب استراتيجيات أكثر مرونة وتكيفاً.

٣. الحياد كأداة استراتيجية في العلاقات الدولية:

تطور الحياد من موقف سلبي إلى أداة استراتيجية فعالة تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياسية ودبلوماسية متعددة . هذا التحول جاء نتيجة إدراك الدول الصغيرة والمتوسطة أن الحياد لا يعني الانكفاء، بل يمكن أن يكون وسيلة لبناء الثقة والتأثير في صنع القرار الدولي دون الانخراط في صراعات مكلفة.الدول الحيادية، عبر تبني استراتيجيات حياد متطورة، مثل الحياد الإيجابي والديناميكي، تسعى إلى تعزيز مكانتها الدولية من خلال الوساطة الدبلوماسية، وتقديم نفسها كبيئة آمنة للحوار بين الأطراف المتنازعة، مما يوسع من نفوذها ويكسبها احترام المجتمع الدولي .[23]

ومع ظهور الفضاء الرقمي كجزء من ساحة الصراع الدولي، برز الحياد الرقمي كضرورة استراتيجية للدول الحيادية، حيث تتطلب حماية الأمن الإلكتروني الوطني وعدم الانحياز في النزاعات السيبرانية قدرات فنية وسياسية متقدمة، وهو ما يضيف بعدًا جديدًا لاستراتيجيات الحياد التقليدية. [24]

مما سبق يتوضح: أن مفهوم الحياد مر بتحولات تاريخية وتطويرات استراتيجية مهمة، إذ لم يعد الحياد مجرد سياسة الامتناع عن الحرب بل أداة فاعلة في السياسة الخارجية تستخدمها الدول لتحقيق الاستقرار والتأثير الإقليمي والدولي وإن تطور الحياد شمل إضافة أنواع جديدة مثل الحياد الديناميكي والحياد الرقمي، اللذين يعكسان تعقيدات العصر الحديث وتداخل الأبعاد التكنولوجية والسياسية.ويمثل الحياد الاستراتيجي الحديث فرصة ثمينة للدول الصغيرة والمتوسطة، لتوجيه دبلوماسيتها بمرونة وفعالية، مما يمكنها من لعب دور الوسيط المؤثر في الأزمات الإقليمية والدولية، مع التكيف مع تحديات العصر الرقمي الذي يتطلب نوعًا جديدًا من الحياد.

٤. التحديات والانتقادات الموجهة لاستراتيجيات الحياد:

رغم المزايا التي تمنحها استراتيجية الحياد للدول، إلا أنها لا تخلو من تحديات وانتقادات جادة، خاصة في البيئة الدولية المعاصرة المعقدة والمتشابكة .يمكن إجمال هذه التحديات في النقاط التالية:

- **الضغوط الجيوسياسية والانتقاد الأخلاقي:** غالباً ما تتعرض الدول المحايدة لضغوط هائلة من القوى الكبرى للإفصاح عن مواقفها أو حتى للانحياز بشكل غير مباشر .علاوة على ذلك، يُنتقد الحياد أخلاقيًا، حيث يُصور على أنه "الوقوف على الحياد "أو" اللامبالاة "إزاء الصراعات الدولية الكبرى وانتهاكات حقوق الإنسان، مما قد يضر بالسمعة الدولية للدولة على المدى الطويل [25].
- **تكاليف الأمنية والاقتصادية** :يتطلب الدفاع عن الحياد والحفاظ على السيادة في كثير من الأحيان استثمارات ضخمة في الجيش لأغراض الردع الدفاعي البحت (كما في سويسرا والسويد سابقاً)، وهو ما يشكل عبئاً على المالية العامة وفي نماذج مثل الكوستاريكي، يخلق نقاط ضعف أمنية محتملة.
- **التحدي في العصر الرقمي والفضاء السيبراني:**

يصعب الحفاظ على" الحياد الرقمي "في ظل هيمنة تقنيات ومنصات وتهديدات إلكترونية مصدرها دول كبرى .إن حماية البنية التحتية الرقمية للدولة المحايدة من الهجمات الإلكترونية، دون الانحياز في" حروب الإنترنت"، يمثل تحديًا تقنياً وسياسياً بالغ التعقيد التحدي المؤسسي والقانوني :يتطلب تطبيق سياسة الحياد بنجاح مؤسسات دولة قوية ومستقلة،

وقدرة دبلوماسية عالية، وإجماعًا سياسيًا وطنيًا داخليًا واسعًا يدعم هذه السياسة، وهو ما قد يكون متعذرًا في الدول التي تعاني من انقسامات داخلية أو مؤسسات ضعيفة.[26] .

ترى الباحثة أن هذه التحديات لا تلغ جدوى استراتيجية الحياد، بل تشترط توفر وعي عميق بها لدى صانع القرار . فالحياد الناجح ليس حالة سلبية، بل هو موقف يتطلب إدارة نشطة ومستمرة للمخاطر، ومهارة دبلوماسية فائقة للمناورة بين هذه التحديات، وقدرة على توظيف القوة الناعمة لتعزيز الشرعية الأخلاقية لموقف الحياد، مما يجعل منه خيارًا استراتيجيًا أكثر تعقيدًا مما يبدو عليه للوهلة الأولى.

ثانياً: تطور استراتيجيات الحياد المتّبعة في سلطنة عمان:

١. السياق الجيوسياسي والإقليمي وأثره في تشكّل استراتيجية الحياد العُمانية:

تقع سلطنة عُمان في موقع استراتيجي بالغ الأهمية عند الطرف الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية، حيث تتحكم في مضيق هرمز، أحد أهم الممرات المائية العالمية الذي يمر عبره ما يقارب 21% من إمدادات النفط المنقول بحريًا على مستوى العالم، وقد جعل هذا الموقع السلطنة محطًا للتنافسات الإقليمية والدولية. وخلال العقود الماضية منذ عام1970 ، استطاعت عُمان التعامل بحكمة مع التحولات الإقليمية الكبرى (الثورة الإيرانية، الحرب العراقية–الإيرانية، الربيع العربي، الصراع اليمني) .واعتمدت سياسة الحياد الإيجابي والوساطة المتوازنة، دون الانضمام إلى أي تحالف رسمي .[27,28,29,30] وساهم التنوع المذهبي الداخلي في ترسيخ هذه السياسة كضرورة للحفاظ على التماسك الاجتماعي.[31] ، وحققت عُمان تقدمًا ملحوظًا في ترسيخ حيادها الرقمي، من خلال تطوير البيئة التشريعية والتقنية للأمن السيبراني، والمشاركة الفاعلة في الحوارات الدولية، حيث ارتفع مؤشر الأمن السيبراني من 96 نقطة عام 2020 إلى 97.02 نقطة عام ٢٠٢٤ .[32,33].

٢. استراتيجيات الحياد المطبقة في سلطنة عُمان:

تُعد تجربة عُمان في تبني سياسة الحياد واحدة من أبرز النماذج الإقليمية الناجحة، خاصة في بيئة الخليج العربي المعقدة .وتعتمد السلطنة على استراتيجية" الحياد الإيجابي والديناميكي "التي تتيح لها الموازنة بين الحفاظ على الاستقلال الوطني والابتعاد عن الصراعات، مع الانخراط في وساطة دبلوماسية تعزز الأمن الإقليمي :[34]

وتطبق سلطنة عمان عدة أنواع من استراتيجيات الحياد وهي:

- **الحياد الدبلوماسي والاقتصادي:** تتبع عمان سياسة عدم الانحياز السياسي والعسكري، مع الحفاظ على علاقات اقتصادية متوازنة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، مما يدعم اقتصادها ويضمن عدم الانجرار الى النزاعات[35] .
- **الحياد الإيجابي والوساطة** :تشارك عمان بنشاط في جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة في منطقة الخليج واليمن، مستفيدة من ثقة جميع الأطراف وموقعها الاستراتيجي، مما يعزز دورها كفاعل إقليمي مهم في حفظ السلام [36] .
- **تعزيز القدرات الدفاعية** :رغم التزامها بالحياد، تحافظ عمان على قدرات دفاعية متوسطة تضمن قدرتها على حماية سيادتها الوطنية ومنع الاعتداءات، دون الانخراط في التحالفات العسكرية الإقليمية [37] .
- **اقتصادياً:** تراوحت السياسة بين الحفاظ على توازن اقتصادي مع الأطراف كافة والعودة إلى تنويع الاقتصاد الوطني ودعم مشاريع الطاقة النظيفة مثل الهيدروجين الأخضر، التي تسهم في تقليل الاعتماد على النفط، مما يدعم استدامة الحياد عبر تقليل الضغوط الاقتصادية التي قد تؤثر على ثبات السياسة الخارجية.

- **عسكرياً:** تمسك عمان بسياسة الدفاع عن الذات فقط، مع تطوير التكنولوجيا الرقمية لتعزيز أمنها السيبراني ووحدات دفاعها الحديثة، بعيدا عن أي تدخل خارجي أو انخراط في الصراعات المسلحة، ما يوفر لها حماية غير تصعيدية تساعد على إدارة مخاطر البيئة الإقليمية المتقلبة [38] .

وفي تقييم هذه الاستراتيجية، تظهر تجربة سلطنة عمان في الحياد كيف يمكن لدولة صغيرة ذات موقع استراتيجي حساس أن تطور سياسة حياد ديناميكية وفعالة تحقق لها السلام الداخلي والاستقرار الخارجي، وتعزز دورها كوسيط موثوق به في النزاعات الإقليمية[39] . رغم بعض التحديات والضعف في القدرات الدفاعية والنفوذ الاقتصادي، إلا أن مرونة الحياد العماني والتوازن الدبلوماسي الذي تمارسه يمثلان نموذجاً فريداً وناجحاً يُحتذى به في البيئات الإقليمية المعقدة. وتتبنى سلطنة عمان استراتيجية الحياد الإيجابي في تعاملها مع القضايا الإقليمية المتعددة، مع الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي وامتناعها عن الانحياز لأي طرف في الصراعات والنزاعات التي تشهدها المنطقة .تقوم هذه الاستراتيجية على أساس دفع جهود السلام والاستقرار الإقليمي، والعمل كوسيط محايد يساهم في فض النزاعات، مع دعم التنمية المستدامة وتحقيق مصالحها الوطنية بعيدة عن الاصطفافات الضيق[40].

٣. دوره سلطنة عمان في الأزمات الاقليمية:

استطاعت سلطنة عمان أن تبرهن على نجاحاتها المتكررة في استثمار الحياد كأداة دبلوماسية فعالة جعلتها دولة محورية في القضايا الإقليمية ذات الطابع المعقد، والذي يعكس نموذجاً فريداً للسياسة الخارجية يقوم على مبدأ" الحياد الإيجابي"، حيث تتجنب مسقط الانخراط المباشر في الصراعات العسكرية وتركز على تسهيل الحوار بين الأطراف المتحاربة كوسيلة للحفاظ على أمنها الوطني واستقرار المنطقة وقد تجلى هذا الدور في مساعيها خلال أزمة الرهائن الأمريكيين في ايران (١٩٨٠-١٩٨١) ، ودورها في تسهيل الافراج عن محتجزين غربيين، واستضافتها لمباحثات سلام تحضيرية بين الفلبين وجبهة مورو الإسلامية، وجهودها في تهدئة التوتر بين اثيوبيا واريتيريا قبل اتفاق ٢٠١٨، مما يؤكد قدرتها على توظيف حيادها لبناء جسور ثقة في نزاعات إقليمية ودولية معقدة تتجاوز حدود منطقتها المباشرة؛ اضافة لدورها في الأزمات الإقليمية المعقدة مثل(الأزمة اليمنية، والأزمة العراقية، والأزمة السورية)، حيث لعبت عُمان دور الميسّر الهادئ، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة مع إيران والسعودية والولايات المتحدة، مع الحرص على عدم الالتزام بمحاور صلبة[41].

ففي الأزمة اليمنية عام 2015: رفضت عُمان الانضمام إلى التحالف العسكري بقيادة السعودية، مفضلة دور الوسيط غير المنخرط عسكرياً، حيث استضافت لقاءات سرية وعلنية بين وفود سعودية وحوثية، وساهمت في التمهيد لهدنة نيسان 2022 وتبادل الوفود الأولى بين الرياض وصنعاء في2023، كما توسطت في تخفيف التوترات بين واشنطن والحوثيين حول الملاحة في البحر الأحمر، مستفيدة من قنواتها المفتوحة مع جميع الأطراف ٥-٧. وبذلك نجحت عُمان في بناء ثقة واسعة لدى اليمنيين كطرف محايد، مما عزز تأثيرها في تهدئة التصعيد، لكن محدودية نفوذها المادي جعلت نجاحاتها تعتمد على استعداد الأطراف الكبرى للتنازل، مع انتقادات حديثة لاقترابها الأمني من السعودية في المهرة مؤخراً.[42].

وفي الأزمة العراقية خاصة بعد 2003 والتوترات الطائفية :كان دور عُمان غير مباشر ومرتبط بجهودها الأوسع لتخفيف التوتر السعودي-الإيراني، حيث استضافت محادثات سرية خلال الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) وبين طهران وعواصم عربية لاحقًا، مما انعكس إيجابًا على توازنات النفوذ في بغداد .ركزت مسقط على تسهيل الحوار العربي-الإيراني لاحتواء الاستقطاب الذي يؤثر على العراق.

بذلك نجد ان دورها محدود التأثير المباشر مقارنة باليمن وسورية، لكنه يعزز من الاستقرار الإقليمي العام، مستفيدةً من رصيدها التاريخي مع إيران دون تورط عسكر[،45-44-43]

أما في الأزمة السورية: 2011: فحافظت عُمان على علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق رغم قطيعة معظم دول الخليج، مؤيدة الحلول السياسية، مع تبادل زيارات رسمية لوزراء الخارجية واستضافة لقاءات ثلاثية غير معلنة بين أطراف عربية وإيرانية .ساهمت سلطنة عمان في دعم عودة سورية تدريجياً إلى العرب، من خلال أدوار إنسانية ودبلوماسية ناعمة. يعكس هذا النهج رؤية عُمانية ترى في تفكك الدول خطراً إقليمياً، وقد أبقى قنوات التواصل مفتوحة[٤٦]

ترى الباحثة: تأتي سياسة الحياد الإيجابي العمانية كخيار دبلوماسي ذكي وحكيم في صراع الأقطاب والتوترات الإقليمية المتزايدة وان نجاح عمان في الحفاظ على توازن علاقاتها وتعزيز دورها الوسيط يثبت أن الحياد ليس موقفاً سلبياً، بل آلية فعالة لتعزيز الأمن والاستقرار .كما أن توظيف التكنولوجيا والاقتصاد في دعم هذه السياسة يمثل إضافة متقدمة تزيد من قدرة عمان على التحرك بمرونة وسط المتغيرات العالمية .من الناحية التحليلية، تبقى هذه الاستراتيجية نموذجاً جديراً بالاقتداء به في المناطق ذات نزاع، لما تمثله من قيمة في تقريب وجهات النظر، تقليل المخاطر، وبناء مستقبل أكثر استقراراً وسلاماً.

ثالثاً: تحليل مقارن لنموذج سلطنة عمان مع تجارب الحياد الدولية الناجحة:

شهدت العلاقات الدولية العديد من تجارب الحياد الناجحة التي استطاعت من خلالها دول متعددة الحفاظ على سيادتها وأمنها الوطني، وتعزيز مكانتها الدبلوماسية الإقليمية والدولية .من أبرز هذه التجارب تجربة سويسرا التي تمثل نموذج الحياد الدائم، وسلطنة عمان التي تبنت نموذج الحياد الإيجابي والديناميكي .كما يمكن إضافة تجربة النمسا التي تحولت إلى حياد دائم بعد الحرب العالمية الثانية وغيرها من النماذج الدولية الناجحة.[47] وسنقوم بتحليل هذه التجارب من خلال إطار تحليل سوات(SWOT Analysis) نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه كل تجربة كما في الجدول الاتي:

جدول رقم (١) جدول مقارن :تحليل سوات (SWOT) لنماذج الحياد الدولية الناجحة

التهديدات	الفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة	الدولة
تغيرات جيوسياسية في أوروبا، تهديدات أمنية من قوى كبرى قد تمس حيادها	موقع جغرافي مركزي في أوروبا يسمح بدور الوساطة الدولية، فرص تعزيز اقتصادها عبر الاستقرار السياسي.	عزلتها العسكرية قد تحد من قدرتها على التأثير العسكري، تعتمد على محيط دولي مستقر.	سيادة وطنية قوية، التزام قانوني دولي مثبت بالحياد الدائم، دور مؤسساتي كمركز للمنظمات الدولية مما يعزز مكانتها الدبلوماسية.	سويسرا.[48]
التصعيد الإقليمي في منطقة الخليج، التوترات بين القوى الكبرى قد تضع عمان في موقف حرج.	تعزيز دور الوساطة في النزاعات الإقليمية، التوسع في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية.	محدودية القدرات العسكرية مقارنة بجيرانها، اعتماد كبير على البيئة الإقليمية المستقرة.	استراتيجية حياد مرنة وديناميكية، توازن دبلوماسي بين القوى الإقليمية، دور فعّال في الوساطة الإقليمية.	سلطنة عمان.[49]
توترات جيوسياسية مع روسيا وصراعات الحدود الأوروبية قد تؤثر على حيادها.	فرص الوساطة في أوروبا الشرقية، تعزيز العلاقات مع دول الاتحاد ومحيطه.	ارتباطها السياسي والاقتصادي بالاتحاد الأوروبي قد يحد من استقلاليتها في بعض القرارات.	تحولت إلى حياد دائم بعد الحرب العالمية الثانية، تملك دبلوماسية نشطة ضمن الاتحاد الأوروبي.	النمسا.[50]
ضغوط توحيد السياسات الدفاعية داخل الاتحاد الأوروبي.	دور أكبر كجسر بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بعد بريكست.	طبيعة الحياد غير المُعرف بشكل صارم في الدستور، الاعتماد على جيرانها في أمنها الإقليمي.	سمعة دولية إيجابية، عضويتها في الاتحاد الأوروبي تمنحها نفوذًا دبلوماسيًا، مشاركة نشطة في حفظ السلام.	أيرلندا.[51]
الجريمة المنظمة العابرة للحدود.	تعزيز مكانتها كمركز للحوار والسلام والاستفادة من العلامة السلمية.	اعتماد شبه كلي على الضمانات الأمنية الدولية.	استقرار ديمقراطي طويل، سمعة دولية كدولة مسالمة، توجيه الموارد للتنمية بدل التسلح.	كوستاريكا.[52]

يُظهر التحليل المقارن وفق الجدول رقم (١) أن الحياد ليس نموذجًا واحداً جامداً، بل استراتيجية متكيفة مع السياق الجغرافي والسياسي لكل دولة .ففي حين يرتكز الحياد السويسري والنمساوي على أسس قانونية ودستورية واضحة، ويتسم حياد سلطنة عُمان بالمرونة البراغماتية .أما أيرلندا وكوستاريكا، فيعكس حيادهما تفضيلًا للأدوات الدبلوماسية والتنموية على حساب القوة الصلبة .وتؤكد النتائج أن نجاح الحياد مرهون بقدرة الدولة على إدارة التهديدات الخارجية واستثمار الفرص الدبلوماسية والاقتصادية المتاحة.

ويوضح التحليل المقارن باستخدام سوات (SWOT)أن تجارب الحياد الناجحة تجمع بين **نقاط قوة** : مثل السيادة القوية، والالتزام القانوني، والدور الدبلوماسي الفعال، والسمعة الدولية الإيجابية، والاستقرار الديمقراطي.

ولكنها تواجه أيضاً **نقاط ضعف:** مرتبطة بالقدرات العسكرية أو الاعتماد على الاستقرار الإقليمي.والحياد غير المعرف بالدستور، والاعتماد الكلي على الضمانات الدولية.

كما أن **الفرص:** تتمثل في توسيع الدور الدبلوماسي وتعزيز السلام، بينما **التهديدات:** تأتي من التغيرات الجيوسياسية والتوترات الإقليمية أو الدولية. والضغوطات والجريمة المنظمة.

وتظهر تجربة سلطنة عمان أهمية الحياد الديناميكي كأداة مرنة للتكيف مع المتغيرات الإقليمية، مقارنة بالحياد الدائم لسويسرا والنمسا، والحياد المرن لإيرلندا والنموذج الأكثر تقدمية في الحياد المثالي مما يبرز التنوع في تطبيق الحياد حسب ظروف الدولة وبيئتها.

ترى الباحثة من خلال النماذج المدروسة ان هناك تنوع في نماذج الحياد واستراتيجياته .إذ مثلت سويسرا النموذج "المحافظ "القائم على السيادة والدفاع القوي، ومثلت عُمان النموذج" الديناميكي "البراغماتي، فإن أيرلندا تقدم نموذج الحياد" التكاملي "إطار أكبر، بينما تقدم كوستاريكا نموذج الحياد" المثالي "القائم على نزع السلاح والسلام .هذا التنوع يؤكد أن نجاح أي نموذج مشروط بتوافقه مع السياق التاريخي والجيو–سياسي والثقافي للدولة، وليس هناك نموذج واحد صالح للجميع.

رابعاً: إمكانية تطبيق استراتيجية الحياد في سورية بالاستفادة من تجارب الدول المدروسة وفق تحليل (SWOT):

في ضوء ما شهدته سورية من تحولات سياسية وجيوسياسية منذ عام 2011 الى العام 2025، تبرز الحاجة إلى دراسة إمكانية تبني استراتيجية الحياد في سورية، بالاستفادة من تجارب الدول المدروسة.

ولكن وقبل الخوض في إمكانية تطبيق استراتيجية الحياد في سورية، لابد من الإشارة الى **البعد الرقمي** "كبعد استراتيجي جديد وحاسم لم يعد يقتصر على البعدين السياسي والعسكري بل أصبح ركيزة أساسية في الحياد المعاصر وتطور إلى أداة استراتيجية متعددة الأبعاد (إيجابية، ديناميكية، ورقمي) ، وامتد ليشمل حماية السيادة الرقمية وعدم الانحياز في النزاعات السيبرانية، و تعزيز الاستقرار الداخلي وتوسيع النفوذ الدولي للدول الصغيرة والمتوسطة فالنماذج الدولية الناجحة مثل سويسرا وعمان لم تكتف بالحياد السياسي، بل طورت سياسات سيبرانية متكاملة تحمي سيادتها الرقمية، اما النماذج الأوروبية الأخرى (النمسا، ايرلندا) فتعمل في اطار سياسات أمنية جماعية قد تتعارض مع الحياد المطلق بالنسبة لسورية يعد البعد الرقمي تحدياً وفرصة في آن واحد ، تحدياً بسبب البنية التحتية المتضررة، وفرصة لبناء سياسة سيبرانية محايدة من الصفر، مستفيدة من المرونة التي يقدمها النموذج العماني في التكيف مع البيئات الإقليمية المضطربة. إذ إن حماية البنية التحتية الرقمية الوطنية، وعدم الانخراط في التحالفات السيبرانية، يمثلان شرطين أساسيين لنجاح أي نموذج حياد معاصر. [53.]

ويوضح الجدول رقم (٢) نماذج الحياد الدولي وإمكانية التطبيق في سورية وفق تحليل(SWOT) .

جدول مقارن: رقم (٢) نماذج الحياد الدولي وإمكانية التطبيق في سورية وفق تحليل(SWOT)

إمكانية التطبيق في سورية	التحديات(Threats)	الفرص(Opportunities)	نقاط الضعف (Weaknesses)	نقاط القوة (Strengths)	نوع الحياد و استراتيجيته	الدولة
جزئي – صعوبة تحقيقه بسبب موقع سورية الجيو سياسي وتشابك مصالح القوى الإقليمية والدولية[54]	ضغوط القوى الكبرى، تحديات أمنية مستجدة	دور الوساطة في النزاعات الدولية، مركز للمنظمات	اعتماد على بيئة إقليمية مستقرة	استقرار سياسي، ثقة دولية، مؤسسات قوية	حياد دائم وفق القانون الدولي	سويسرا
محدود – يتطلب توافق دولي وإقليمي غير متاح حالياً[55]	ضغوط من التكتلات الإقليمية	بناء علاقات متوازنة مع الشرق والغرب	اعتماد على الاتحاد الأوروبي والغرب	استقرار اقتصادي، موقع جغرافي مهم في أوروبا	حياد دستوري بعد الحرب العالمية الثانية	النمسا
متوسط – ممكن عبر تعزيز الدور الدبلوماسي السوري لكن يتطلب استقلالية سياسي[56]	التحديات الأمنية الأوروبية المشتركة	تعزيز مكانة الدولة في السلم والأمن الدوليين	محدودية القوة العسكرية	قوة ناعمة عبر الدبلوماسية، عضوية في الاتحاد الأوروبي	حياد إيجابي غير منصوص دستورياً لكن متوارث سياسياً	أيرلندا
ضعيف – البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط لا تسمح بإلغاء الجيش[57]	التهديدات الأمنية والجريمة المنظمة	تعزيز التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات	انكشاف أمني أمام التهديدات الخارجية	موارد موجهة للتنمية والتعليم، استقرار داخلي	حياد نشط مع إلغاء الجيش	كوستاريكا
مرتفع – النموذج الأقرب لسورية، خاصة إذا ركّزت على دور الوسيط في النزاعات الإقليمية ,) [58]	ضغوط خليجية وإقليمية	تعزيز دور الوساطة، مكاسب من التعاون الاقتصادي	محدودية القدرات الاقتصادية والعسكرية	علاقات متوازنة مع القوى الكبرى والإقليمية، استقلالية القرار	حياد إيجابي ديناميكي قائم على الوساطة والتوازن	سلطنة عُمان

يتضح من الجدول رقم (٢) من الصعب تطبيق نموذج الحياد السويسري في الحالة السورية بسبب موقع سورية الجيو سياسي وتشابك مصالح القوى الإقليمية والدولية، ومحدودية تطبيق نموذج النمسا في سورية لما يتطلب من توافق دولي وإقليمي غير متاح حالياً. وإمكانية تطبيق النموذج الايرلندي فقط عبر تعزيز الدور الدبلوماسي السوري لكن ذلك يتطلب استقلالية سياسية، وضعف إمكانية تطبيق نموذج كوستاريكا لان البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط لا تسمح بإلغاء الجيش ، وعليه فان نموذج سلطنة عُمان يعد النموذج الأقرب لسورية، خاصة إذا ركّزت على دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، **و:**

- **الوساطة في ملف اللاجئين** :حيث يمكن لسورية لعب دور وسيط بين الدول المضيفة والمنظمات الدولية لتسهيل عودة النازحين، مستفيدة من حيادها المقترح.
- **استضافة محادثات إقليمية** :كما فعلت عُمان، يمكن لسورية استضافة جولات حوار بين أطراف متصارعة في المنطقة، كجزء من دورها الجديد.
- **التعاون الاقتصادي المتوازن** :يمكن لسورية بناء علاقات اقتصادية متنوعة مع جميع الأطراف الإقليمية دون الانحياز لأي تحالف، على غرار النموذج العُماني.
- **إنشاء ممرات تجارية محايدة** :تحويل سورية إلى" ممر سلام تجاري "يربط الخليج بتركيا وأوروبا، مع ضمانات دولية لحيادها، كما تفعل سويسرا في نقل السلع عبر أراضيها.
- **جذب استثمارات متنوعة المصادر** :فتح الباب للاستثمارات الأمريكية، الصينية، الخليجية، والأوروبية في قطاعات إعادة الإعمار دون شروط سياسية، على غرار النموذج العُماني الذي يجمع بين الاستثمارات الأمريكية والصينية والهندية.

خامساً: إمكانية تطبيق استراتيجية الحياد في سورية في ضوء تجربة سلطنة عمان:

تمثل استراتيجية الحياد في العلاقات الدولية خياراً استراتيجياً بالغ الأهمية للدول التي تسعى إلى حماية استقلالها السياسي وتحقيق استقرار طويل الأمد في بيئة إقليمية مضطربة .**وفي ضوء ما شهدته سورية من نزاعات وتحولات إقليمية ودولية من عام 2011** وحتى المرحلة الحالية من العام 2025، تبرز الحاجة إلى دراسة إمكانية تبني هذه الاستراتيجية، بالاستفادة من التجربة العمانية التي تعد واحدة من أبرز التجارب الناجحة في هذا السياق[59].

اتسمت السياسة الخارجية لسلطنة عمان بما يُعرف بـ" الحياد الإيجابي(Positive Neutrality) "، حيث امتنعت عن الانضمام إلى أي تحالفات عسكرية أو محاور إقليمية، وفضّلت لعب دور الوسيط في العديد من النزاعات الإقليمية، مثل الوساطة في الملف النووي الإيراني الأزمة اليمنية .وقد مكن هذا النهج السلطنة من المحافظة على استقرارها السياسي والاجتماعي، رغم تصاعد التوترات في المنطقة [60]

وقد مرت سلطنة عمان بتحول اقتصادي يمكن تقسيمه الى ثلاث مراحل رئيسة:,[62, 61]

١. **مرحلة الوفرة النفطية** :(2010–2014) كانت الاقتصادات الخليجية، بما فيها عُمان، تعيش في فترة ازدهار بسبب ارتفاع أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل .وكانت المؤشرات صحية جداً مع وجود فائض في الميزانية ودين عام منخفض .لم تكن هناك ضغوط تذكر للإصلاح أو التنويع(2023) .

٢. **مرحلة الأزمة والإصلاح (٢٠١٥–٢٠٢٠)** مثّل عام 2015 نقطة تحول مع انهيار أسعار النفط، حيث تحولت الميزانية من فائض إلى عجز هائل(14.8%–) ، مما كشف عن هشاشة النموذج الاقتصادي القائم على النفط حيث ارتفع الدين العام بشكل سريع ومقلق من مستويات منخفضة ليصل إلى 81% في عام2020 ، مما شكل تهديداً للاستقرار المالي. ولتحقيق التوازن المالي اتبعت عُمان برنامج جاد (بدءاً من 2018) يتضمن خفض الدعم وفرض ضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة، وكان النمو خلال هذه الفترة بطيئاً أو متواضعاً وهو الثمن الطبيعي لسياسات التقشف والاصلاح.

٣. **مرحلة التعافي والانتعاش** :(2021–2025) تجسّد هذه المرحلة ثمار الإصلاحات واستراتيجية الحياد.

- التعافي من" كوفيد :"19– بدأ التعافي في 2021 مدعوماً بارتفاع أسعار النفط.

الطفرة غير المتوقعة :(2022) كان عام 2022 استثنائياً، حيث حققت عُمان فائضاً كبيراً في الميزانية (5.1%) وخفضت دينها العام إلى النصف تقريباً(من 81% إلى 46%) في عامين فقط .هذا التحول المالي المذهل كان بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط (بسبب حرب أوكرانيا) بالإضافة إلى نجاح الإصلاحات الداخلية في خفض نفقات الحكومة.

التوجه المستقبلي : التوقعات مستقرة، حيث من المتوقع أن تحافظ عُمان على نمو إيجابي متواضع، واستمرار فائض أو توازن الميزانية، وانخفاض مطرد في الدين العام .هذا يشير إلى نموذج أكثر مرونة وقابلية للاستمرار.

وقد سارت استراتيجية عُمان على مسارين متوازيين ومتعاضدين:

١–**المسار الخارجي(السياسي)**: وهو استراتيجية الحياد الإيجابي والنشط، التي حمت البلاد من التورط في الصراعات الإقليمية المكلفة، وحافظت على استقرارها الأمني، وحفظت علاقاتها مع جميع الأطراف، مما وفر بيئة آمنة ضرورية لأي تنمية اقتصادية.

٢-**المسار الداخلي (الاقتصادي)** :وهو استراتيجية الإصلاح المالي والاقتصادي الطموح (رؤية عُمان2040) ، التي هدفت إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وتنويع مصادر الدخل، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات غير النفطية.

كان نجاح **المسار الثاني** (الإصلاح الاقتصادي) معتمداً بشكل كبير على نجاح المسار الأول (الحياد السياسي) في توفير الاستقرار .لم يكن الارتفاع في أسعار النفط عام 2022 هو المنقذ الوحيد، بل كان المُنقذ الذي وجد دولة مُهيأة ومُصلحة لاستغلال هذه الفرصة بشكل أمثل، على عكس دول أخرى لم تقم بهذه الإصلاحات وكانت مكاسبها مؤقتة.

وفي المقابل في سورية: لم تتبع سورية قبل عام 2024 سياسة حياد واضحة، بل انخرطت في تحالفات إقليمية ودولية متشابكة جعلتها ساحة صراع بين القوى الكبرى .ومع انتقال السلطة إلى حكومة انتقالية، تتوفر فرصة لإعادة رسم السياسات الخارجية، بما في ذلك النظر في اعتماد استراتيجية الحياد الإيجابي كأداة لبناء علاقات دولية متوازنة، وبيئة داخلية مستقرة[63] ولتحليل إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية في السياق السوري، **يمكن توظيف أداة تحليل SWOTلتقييم إمكانية تبني سياسة الحياد في سورية وفق الآتي:**

نقاط القوة (Strengths) الكامنة في سورية:

- الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي :تقع سورية على تقاطع طرق تجارية وإقليمية بين آسيا وأوروبا، مما يمنحها أهمية جيوسياسية يمكن تحويلها إلى دور وسيط إقليمي.
- الرغبة السياسية المعلنة للانفتاح :أعلنت الحكومة السورية في أكثر من مناسبة عن انفتاحها على الحوار الإقليمي والدولي، مما قد يشكل نواة لسياسة خارجية أكثر توازناً.
- التجربة التاريخية في الحياد النسبي :مارست سورية في فترات سابقة سياسات خارجية متوازنة إلى حد ما، خاصة خلال حقبة الخمسينيات والستينيات.
- وجود كوادر دبلوماسية وخبرات وطنية :تمتلك **سورية** تاريخاً دبلوماسياً غنياً يمكن البناء عليه في حال تبني استراتيجية حيادية.

نقاط الضعف:(Weaknesses) :

- التركة الثقيلة من التحالفات الإقليمية المتشابكة :ترتبط سورية بتحالفات عميقة مع إيران وروسيا، مما يجعل التحرك نحو الحياد صعباً دون إعادة هندسة العلاقات.
- ضعف المؤسسات الوطنية وهشاشة البنية الداخلية :أدت الحرب إلى تآكل مؤسسات الدولة وضعف السيادة الفعلية على كامل التراب الوطني.
- الاعتماد الاقتصادي على قوى خارجية :يجعل الاستقلال في القرار السياسي صعباً دون ضمانات بديلة.
- غياب الإطار القانوني الدستوري للحياد :لا يوجد في الدستور أو السياسة العامة ما ينص على حياد سورية كخيار استراتيجي.

الفرص (Opportunities) المتاحة:

- الدعم الدولي لإعادة الإعمار :يمكن لسورية استخدام مرحلة إعادة الإعمار كفرصة لإعادة تعريف دورها الإقليمي كدولة محايدة تفتح قنوات للحوار.
- الحاجة الإقليمية لدولة وسيطة : في ظل التوترات الإقليمية(السعودية–إيران، تركيا–الكرد، إسرائيل–إيران)، قد تكون سورية بيئة مناسبة لاستضافة حوارات أو وساطات.
- النموذج العُماني كمرجعية عملية : يمكن الاستفادة من تجربة عُمان في الوساطة النشطة والتوازن بين القوى دون قطع العلاقات.
- توجه بعض القوى الدولية نحو حلول سياسية :قد يفتح ذلك الباب لدعم دولي لسورية كدولة محايدة تسهم في استقرار المنطقة.

التهديدات (Threats) المحتملة:

- استمرار التدخلات الخارجية العسكرية والسياسية :قد ترفض بعض القوى الإقليمية والدولية تحول سورية إلى دولة محايدة إذا رأت في ذلك تهديداً لمصالحها.
- هشاشة الأمن الإقليمي وتصاعد النزاعات :قد تجبر سورية على الانحياز في حال تفجر صراعات إقليمية جديدة.
- الضغوط الاقتصادية والعقوبات الدولية :قد تُستخدم كأداة لمنع سورية من اتباع سياسة مستقلة.
- عدم استقرار الداخل السوري : قد يعيق أي محاولة لبناء سياسة خارجية مستقرة.[64]،

وبالمقارنة نجد بينما تبنّت عُمان استراتيجية الحياد لتحقيق الاستقرار، سلكت سورية مساراً مختلفاً تماماً منذ عام 2011، ففي السياسة و بينما حافظت عُمان على سيادتها واستقرارها عبر الحياد، أصبحت سورية ساحة لصراع إقليمي ودولي متعدد الأطراف، مما أدى إلى تدمير مؤسسات الدولة وفقدانها السيطرة على أجزاء كبيرة من أراضيها

وفي الاقتصاد: تشير البيانات إلى انكماش الاقتصاد السوري بأكثر من 60% منذ عام، 2010 وبلغ التضخم مستويات هائلة (تجاوز 100%) في بعض السنوات و الدين العام تجاوز 150% من الناتج المحلي، وانخفضت قيمة الليرة السورية بشكل غير مسبوق، حيث ان اكثر من ٦٠% من البنية التحتية تضررت او دمرت خلال النزاع ، ومعدل الفقر وفق تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن أكثر من 90% من السكان يعيشون تحت خط الفقر مما جعله معتمداً بشكل حاسم على الدعم الخارجي، بينما نجحت عُمان في استعادة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي الإيجابي عبر خفض نسبة الدين العام من ذروة بلغت ٨١ % من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ الى نحو ٤٦% في ٢٠٢٣،وبينما وفر الاستقرار الداخلي في عمان قاعدة للحياد الفعال، يشكل الدمار المؤسسي والاقتصادي في سورية عائقاً بنيوياً يحول دون تطبيق سياسة خارجية مستقلة ومحايدة . حيث تمكنت عمان رغم اعتمادها التقليدي على النفط من استخدام عوائد النفط في مرحلة مبكرة لبناء بنية تحتية وتنويع اقتصادي محدود، كما حافظت على توازن تجاري واستثماري مع أطراف متعددة دون ارتباط قسري بأي منها، هذا الوفر النسبي والتنوع في العلاقات الاقتصادية وفر هامشاً للمناورة السياسية وجعل الحياد خياراً مجدياً اقتصادياً. على النقيض وجدت سورية نفسها حتى قبل عام ٢٠١١، في حالة من الضعف الاقتصادي المزمن مع تبعية كبيرة للمساعدات والتحالفات الخارجية وهذا ما يفرض بالضرورة انحيازاً سياسياً وأمنياً. **توضح المقارنة** بين المسارين أن استراتيجية الحياد العُماني كانت خياراً استراتيجياً حكيماً، إن لم

يكن المنقذ الرئيسي للدولة من مصير مشابه لدول عربية أخرى .لقد نجحت السياسة العُمانية في تحويل" الضعف " الجيوسياسي (الموقع بين قوى إقليمية متنافسة) إلى مصدر للقوة والنفوذ؛ لقد مكن الحياد عُمان من التركيز على تحدياتها الاقتصادية الداخلية (مثل تنفيذ رؤية 2040) بدلاً من استنزاف مواردها في صراعات خارجية .التحدي المستقبلي يكمن في قدرة عُمان على الحفاظ على هذا الحياد في ظل استقطاب إقليمي ودولي متصاعد، مع تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط، الذي يظل عاملاً خارجياً لا يمكن التحكم فيه بشكل كامل. اما المؤشرات الاقتصادية لعُمان شهدت تحسناً ملحوظاً بعد الأزمة المزدوجة لعام2020 ، حيث تحول العجز الكبير في الميزانية إلى فائض قوي بلغ 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 وقد ساعدت استراتيجية الحياد في خلق بيئة مستقرة لهذا الانتعاش، التي أصبحت فيها البلاد ساحة للصراعات الدولية، مما أدى إلى انهيار اقتصادي غير مسبوق وتدهور في جميع مؤشرات التنمية البشرية [65] .

من التحليل السابق تجد الباحثة أن السلطنة تمكنت من تبني الحياد من موقع القوة والاستقرار المؤسسي، بدعم من موارد اقتصادية مستقرة، وموقعها الجيو سياسي الأقل انكشافاً على النزاعات العسكرية المباشرة .بينما **سورية،** رغم الشروع في تبني سياسة حياد حقيقية، **وبمراجعة تحليل سوات أعلاه،** يتضح أن التحديات التي تواجه سورية أكبر وأعمق من تلك التي واجهتها عُمان عند تبنيها لسياسة الحياد .فبينما انطلقت عُمان من دولة مستقرة ذات مؤسسات قوية ونسيج اجتماعي متماسك، تأتي سورية من حالة دمار هائل طال مؤسسات الدولة وهيكلها .لذلك، فإن تبني سياسة الحياد لا يمكن أن يكون الخطوة الأولى، بل يجب أن يكون نتيجة لعملية مطولة لإعادة البناءالاقتصادي وإن إمكانية تبني استراتيجية الحياد في سورية تبقى خياراً استراتيجياً واقعياً ومطلوباً، ولكنه مشروط بتحقيق جملة من العوامل الأساسية، أبرزها بناء مؤسسات قوية، تحقيق المصالحة الوطنية، وضمان استقلال القرار السياسي . وعلى غرار التجربة العمانية، فإن تبني الحياد لا يعني الانعزال، بل المشاركة النشطة في الشأن الإقليمي من موقع الوساطة والتوازن لذلك، فإن سياسة الحياد قد تمثل أداة فعالة لإخراج سورية من صراعات المحاور نحو استعادة سيادتها وفاعليتها الإقليمية والدولية، شريطة توفر الإرادة السياسية والإجماع الوطني.

ومن الافضل لسورية تطبيق نموذج المسار المزدوج حيث لا يمكن أن يكون تبني الحياد حدثاً فورياً، بل يجب أن يكون عملية تدريجية على مسارين متوازيين، مستفيدًا من نموذج" المسار المزدوج "المستوحى من التجربة العُمانية وفق الآتي:

١. المسار الخارجي (السياسي والدبلوماسي) :

- **المرحلة الأولى (دبلوماسية مبدئية):** السعي للحصول على ضمانات دولية وإقليمية غير معلنة في البداية لاحترام سيادة سورية وحيادها المستقبلي، والبدء بلعب أدوار وساطة صغيرة ومحدودة في القضايا الإقليمية لبناء السمعة.
- **المرحلة الثانية (ترسيخ الحياد):** التخلي التدريجي والعلني عن التحالفات العسكرية الإقليمية المتشابكة، والتحول إلى دولة وسيطة فاعلة، على أن يُكرس ذلك دستورياً لاحقاً.

٢. المسار الداخلي (إعادة البناء والمصالحة) :

- **إعادة بناء مؤسسات الدولة** :الأمنية والقضائية، على أسس مهنية ووطنية "الشرط الأساسي لأي سيادة حقيقية".
- **تحقيق مصالحة وطنية شاملة** :لا يمكن لأي حياد خارجي أن يكون مستقراً دون اتفاق داخلي .

- **إعادة الإعمار والتنويع الاقتصادي** :لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية المربوطة بشروط، والتي تهدد الاستقلال السياسي.

مما سبق يتوضح للباحثة أن نجاح تطبيق استراتيجية الحياد في سورية مرهون بمعالجة التحديات الداخلية أولاً (الاستقرار السياسي – إعادة الإعمار – الانفتاح الاقتصادي) إلى جانب تحقيق توازنات إقليمية داعمة تبني سورية لاستراتيجية حياد مدروسة ومتدرجة. **وان الحياد لسورية هو هدف استراتيجي يجب السير نحوه، وليس نقطة انطلاق .وعلى عكس النموذج** العُماني الذي كان قائماً على القوة والاستقرار، قد يكون النموذج السوري قائماً على الضعف والضرورة في البداية، لكن بإمكانه أن يتحول إلى قوة إذا ما أُحسن إدارة هذا المسار الانتقالي الطويل والشائك. ويمكن لنموذج المسار المزدوج والذي يمثل استراتيجية متكاملة ومرنة يمكن أن تساعد الدول، مثل سورية، في تجاوز التحديات التي تواجهها في مرحلة ما بعد الصراع، من خلال التركيز على الإصلاح الداخلي والتوجه الخارجي النشط.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصل البحث الى النتائج الاتية:

١. **الطيف المتعدد للحياد** :أظهرت الدراسة المقارنة أنّ الحياد ليس نموذجاً واحداً صالحاً للجميع، بل هو طيف يتراوح بين :الحياد المحافظ سويسرا (القائم على القانون والمؤسسات)، (الحياد الديناميكي) عُمان (المرن والبراغماتي)، الحياد التكاملي إيرلندا (المعتمد على القوة الناعمة، (الحياد المثالي) كوستاريكا (القائم على نزع السلاح والتنمية).

٢. **تفوق النموذج العُماني** :أظهرت الدراسة المقارنة تفوّق نموذج الحياد العُماني (الإيجابي والديناميكي) في التكيّف مع البيئات الإقليمية المضطربة، وسر نجاحه يكمن في قدرته على الحفاظ على حوار مفتوح مع جميع الأطراف. هذه الخاصية تجعله مثالياً والأكثر ملاءمة للتطبيق في سياق إقليمي معقّد مثل سورية.

٣. **الحياد الرقمي كبعد استراتيجي وشرط سيادي** : ان" الحياد الرقمي قد تطور الى شرط أساسي لممارسة السيادة في النظام الدولي المعاصر حيث لم يعد مقتصراً على الجوانب السياسية والعسكرية فحسب، بل تطور إلى أداة استراتيجية متعددة الأبعاد (إيجابية، ديناميكية، ورقمية) وامتد ليشمل حماية السيادة الرقمية وعدم الانحياز في النزاعات السيبرانية، ويمثل هذا البعد تحدياً لسورية نظراً لتضرر بنيتها الرقمية، ولكنه يمنحها فرصة استراتيجية لبناء سياسة سيبرانية محايدة مستقلة مستفيدة من النموذج العماني الناجح في التوفيق بين المرونة الاقليمية والحماية السيبرانية المتكاملة.

٤. **شروط التطبيق في سورية** :أظهرت الدراسة أن نجاح أي استراتيجية حياد في سورية مرهون بتحقيق شروط داخلية أساسية، أهمها :إعادة بناء مؤسسات الدولة القوية والمستقلة، وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، وبناء إجماع سياسي داخلي واسع يدعم هذه السياسة. فالحياد بالنسبة لسورية يجب أن يكون نتيجة لإعادة البناء الداخلي وليس نقطة انطلاق أولية.

٥. **فعالية نموذج المسار المزدوج** :أثبت التحليل المقارن وتحليل SWOT فعالية النموذج المقترح ("المسار المزدوج") الذي يدمج بين الإصلاح الداخلي (السياسي، الاقتصادي، الأمني (والتوجه الخارجي(الدبلوماسي)، على غرار نموذج

سلطنة عمان حيث نجحت عمان في تطبيق نموذج مشابه باتباعها بشكل دائم لسياسة خارجية متوازنة ، وهذا ساعدها على تحقيق الاستقرار والتنمية. لذلك فالجمع بين الإصلاح الداخلي والسياسة الخارجية الفعالة يبدو وصفة ناجحة لسورية، وهذا المسار سيساهم في تعزيز مكانة الدولة السورية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، توصي الباحثة بـ:

- **التبني التدريجي للحياد:** اعتماد استراتيجية الحياد الإيجابي كخيار استراتيجي طويل الأمد، والعمل على تطبيقها بشكل تدريجي عبر مسارين متوازيين: داخلي (إصلاحي) وخارجي (دبلوماسي).
- **الاستثمار في الدبلوماسية والوساطة** :العمل على بناء ثقة إقليمية ودولية من خلال لعب أدوار وساطة في النزاعات الإقليمية البسيطة في البداية، والسعي للحصول على ضمانات لدعم الحياد السوري المستقبلي.
- **تعزيز السيادة الرقمية:** تبني استراتيجية تدريجية للحياد الرقمي، تبدأ بإعادة اعمار البنية التحتية الرقمية وتطوير تشريعات سيبرانية وطنية مع تنويع الشركاء التقنيين لضمان الاستقلالية الرقمية والمشاركة في حوكمة الفضاء الالكتروني دولياً، سعياً لترسيخ صورة سورة كفاعل رقمي محايد وموثوق في الاقليم.
- **الدعم الدولي للاستقرار الداخلي وإعادة الاعمار دون اصطفافات** :حثّ الدول والقوى الدولية الكبرى على دعم مسارات الاستقرار الداخلي وإعادة الإعمار في سورية دون ربطها باصطفافات سياسية أو عسكرية، تمهيداً لخلق بيئة مواتية لتبني سياسة الحياد.
- **تعزيز القوة الناعمة:** الاستثمار في التعليم، الثقافة، والدبلوماسية العامة لإعادة تقديم صورة سورية كدولة مسالمة ومنفتحة. ودعم جهود إعادة الإعمار والمصالحة الوطنية في سورية كشرط أساسي لإنجاح أي سياسة حياد مستقبلية.
- **تقديم ضمانات دولية لحياد سورية** على غرار الضمانات التي حصلت عليها النمسا وسويسرا، وذلك عبر قرارات أممية أو تفاهمات إقليمي، وتشجيع الشراكات الأكاديمية والفكرية بين مراكز الأبحاث السورية والدولية لنقل الخبرات المتعلقة بإدارة سياسات الحياد والوساطة.

References:

[1] R. C. Barrett and L. Sherwood, "Oman and the Politics of Partisan Non‑Intervention," European Journal of International Relations, vol. 42, no. 2, pp. 1–22, 2024.
[2] L. Fawcett, "Social Cohesion and National Identity in Sustaining Neutrality," Journal of Peace and Conflict Studies, vol. 29, no. 3, pp. 145–161, 2022.
[3] J. F. Moore, The Evolution of Neutrality in International Law, Routledge, 2023.
[4] M. Chaziza and C. Lutmar, "Oman's Niche Diplomacy: Middle Power Strategies in a Shifting Middle East," Social Sciences, vol. 14, no. 9, p. 511, 2025.
[5] S. Al-Hinai, Neutrality Policy in International Relations: A Comparative Study between Oman and Switzerland and the Possibility of Learning from Them in Resolving Arab Conflicts, Master's Thesis, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman, 2022 (in Arabic).
[6] A. Al-Maʿarri, "Positive Neutrality Diplomacy: The Sultanate of Oman as a Model in Regional Mediation," Journal of Latakia University – Economic Sciences Series, vol. 40, no. 3, pp. 125–150, 2023 (in Arabic).
[7] M. Al-Siyabi, "The Modern Extension of Traditional Neutrality Policy in International Relations: Oman as a Model," Journal of Political and Technological Sciences, vol. 10, no. 2, pp. 45–65, 2024 (in Arabic).
[8] B. Kienzle, "The Dynamics of Neutrality: A Comparative Analysis of Neutral States in International Politics," International Studies Review, vol. 25, no. 2, pp. 112–130, 2023.
[9] R. C. Barrett and L. Sherwood, "Oman and the Politics of Partisan Non‑Intervention," European Journal of International Relations, vol. 42, no. 2, pp. 1–22, 2024.
[10] A. Greenberg, "The New Frontiers of Neutrality: Cyber security and Digital Non-alignment," Journal of International Security, vol. 39, no. 3, pp. 250–268, 2024.
[11] A. Greenberg, "The New Frontiers of Neutrality: Cyber security and Digital Non-alignment," Journal of International Security,vol. 39, no. 3, pp. 250–268, 2024.
[12] B. Kienzle,"The Dynamics of Neutrality: A Comparative Analysis of Neutral States in International Politics," International Studies Review, vol. 25, no. 2, pp. 112–130, 2023.
[13] K. Elgindy, "Small States and the Use of Neutrality in Diplomacy," Middle East Journal of International Affairs, vol. 16, no. 4, pp. 45–61, 2022.
[14] M. Smith, "Rethinking Neutrality: Concepts and Practices in the 21st Century," Journal of International Relations, vol. 18, no. 1, pp. 89–105, 2024.
[15] B. Kienzle, "The Dynamics of Neutrality: Historical Foundations and Evolution," International Studies Quarterly, vol. 65, no. 3, pp. 555–570, 2021.
[16] K. Elgindy, "Neutrality in the 20th Century: Between Law and Realpolitik," Middle East Journal, vol. 76, no. 4, pp. 520–537, 2022.
[17] A. Brown and J. Smith, "Digital Neutrality: Challenges and Opportunities in Cyberspace," Journal of Cyber security Policy, vol. 9, no. 1, pp. 12–28, 2024.
[18] S. Müller, "Swiss Neutrality: A Historical and Legal Perspective," European Journal of International Law, vol. 33, no. 2, pp. 215–234, 2022.
[19] H. Karlsen, "Finland's Adaptive Neutrality during the Cold War," Nordic Journal of International Affairs, vol. 45, no. 1, pp. 100–120, 2023.
[20] R. C. Barrett and L. Sherwood, "Oman: Partisan Non‑Intervention and Active Neutrality," E-International Relations, 2024.
[21] B. Kienzle, "The Dynamics of Neutrality: A Comparative Analysis of Neutral States in International Politics," International Studies Review, vol. 25, no. 2, pp. 112–130, 2023.

[22] A. Brown and J. Smith, "Digital Neutrality: Challenges and Opportunities in Cyberspace," Journal of Cyber security Policy, vol. 9, no. 1, pp. 12–28, 2024.
[23] M. Chaziza and C. Lutmar, "Oman's Niche Diplomacy: Middle Power Strategies in a Shifting Middle East," Social Sciences, vol. 14, no. 9, p. 511, 2025.
[24] A. Greenberg, "The New Frontiers of Neutrality: Cyber security and Digital Non-alignment," Journal of International Security, vol. 39, no. 3, pp. 250–268, 2024.
[25] B. Kienzle, "The Dynamics of Neutrality: A Comparative Analysis of Neutral States in International Politics," International Studies Review, vol. 25, no. 2, pp. 112–130, 2023.
[26] A. Greenberg, "The New Frontiers of Neutrality: Cyber security and Digital Non-alignment," Journal of International Security, vol. 39, no. 3, pp. 250–268, 2024.
[27] J. E. Peterson, "Oman's Foreign Policy: Pragmatic Neutrality," Middle East Policy, vol. 23, no. 1, pp. 74–84, 2016.
[28] U.S. Energy Information Administration, "World Oil Transit Chokepoints," 2023. [Online]. Available: https://www.eia.gov
[29] M. Valeri, Oman: Politics and Society in the Qaboos State, Hurst & Co., 2009.
[30] U.S. Energy Information Administration, "World Oil Transit Chokepoints," 2023. [Online]. Available: https://www.eia.gov
[31] M. Valeri, Oman: Politics and Society in the Qaboos State, Hurst & Co., 2009.
[32] Oxford Business Group, "Economic Diversification BoostsOman's Cyber Security," Report, 2025. [Online].Available: https://oxfordbusinessgroup.com
[33] Mordor Intelligence, "Oman Cyber security Market Size & Share Analysis," 2025. [Online]. Available: https://mordorintelligence.com
[34] A. J. Abdullah, "The Political and Economic Effects of Neutrality Policy in the Sultanate of Oman," Journal of Latakia University – Economic Sciences Series, vol. 37, pp. 2398–2401, 2020 (in Arabic).
[35] R. C. Barrett and L. Sherwood, "Oman and the Politics of Partisan Non‐Intervention," European Journal of International Relations, vol. 42, no. 2, pp. 1–22, 2024.
[36] A. J. Abdullah, "The Political and Economic Effects of Neutrality Policy in the Sultanate of Oman," Journal of Latakia University – Economic Sciences Series, vol. 37, pp.2398–2401, 2020 (in Arabic).
[37] R. C. Barrett and L. Sherwood, "Oman and the Politics of Partisan Non‐Intervention," European Journal of International Relations, vol. 42, no. 2, pp. 1–22, 2024.
[38] H. Al-Suwaan, "Cyber security and Digital Technology in Supporting Omani Neutrality," Journal of Political and Technological Sciences, vol. 10, no. 2, pp. 20–30, 2025 (in Arabic).
[39] S. Al-Faqih, "Positive Neutrality in Omani Foreign Policy," Arab Thought Forum, vol. 12, no. 1, pp. 5–20, 2025 (in Arabic).
[40] R. C. Barrett and L. Sherwood, "Oman and the Politics of Partisan Non‐Intervention," European Journal of International Relations, vol. 42, no. 2, pp. 1–22, 2024.
[41] K. Katzman, "Oman: Reform, Security, and U.S.Policy," Congressional Research Service, 2022. [Online]. Available: https://crsreports.congress.gov
[42] Arab Center Washington DC, "Oman's interests and role in the conflict in Yemen," 2023. [Online]. Available: https://arabcenterdc.org
[43] H. Al-Mughairy, "The Role of Oman in Mediating Regional Conflicts: A Soft Power Approach," Journal of Arabian Studies, vol. 10, no. 2, pp. 245–263, 2020.
[44] M. Valeri, Oman: Politics and Society in the Qaboos State, Oxford University Press, 2017, ch. 6.

[45] J. Worrall, "Oman: The Present in the Context of a Fractured Past," in Analyzing Middle East Foreign Policies, G. Nonneman, Ed., Routledge, 2017, pp. 123–145.
[46] Middle East Council on Global Affairs, "Oman's quiet role in calming regional tensions," 2024. [Online]. Available: https://mecouncil.org
[47] H. Al-Suwaan, "Cyber security and Digital Technology in Supporting Omani Neutrality," Journal of Political and Technological Sciences, vol. 10, no. 2, pp. 20–30, 2025 (in Arabic).
[48] J. F. Moore, The Evolution of Neutrality in International Law, Routledge, 2023.
[49] R. C. Barrett and L. Sherwood, "Oman and the Politics of Partisan Non‑Intervention," European Journal of International Relations, vol. 42, no. 2, pp. 1–22, 2024.
[50] J. F. Moore, The Evolution of Neutrality in International Law, Routledge, 2023.
[51] R. O'Donnell, Irish Neutrality in the 21st Century: Challenges and Evolution, Irish Academic Press, 2023.
[52] C. Ramírez, "The Costa Rican Model: Demilitarization and Positive Neutrality," Journal of Latin American Studies, vol. 44, no. 3, pp. 85–100, 2022.
[53] Swiss Federal Council, "Swiss Cyber security Strategy 2023-2027," Federal Office for Cyber security, Bern, 2023.
[54] J. Moor, "Swiss Neutrality in the 21st Century," Journal of International Relations, vol. 45, no. 3, pp. 233–250, 2019.
[55] H. Kramer, "Austria's Permanent Neutrality: Lessons and Limits," European Review of Political Studies, vol. 12, no. 2, pp. 77–95, 2020.
[56] B. Tonra, "Ireland and the Politics of Neutrality," Irish Studies in International Affairs, vol. 32, no. 1, pp. 15–30, 2021.
[57] J. Ruhl, "Costa Rica's Civilian Power and Active Neutrality," Latin American Politics & Society, vol. 61, no. 4, pp. 112–134, 2019.
[58] M. Valeri, "Oman's Foreign Policy of Mediation," Middle East Policy, vol. 27, no. 1, pp. 98–115, 2020.
[59] R. C. Barrett and L. Sherwood, "Oman and the Politics of Partisan Non‑Interve ntion," European Journal of International Relations, vol. 42, no. 2, pp. 1–22, 2024.
[60] International Monetary Fund, "Sultanate of Oman: 2023 Article IV Consultation," Washington, D.C., 2023.
[61] Central Bank of Oman, "Annual Report 2022," Muscat, 2023.
[62] Al Jazeera Center for Studies, "Oman's Foreign Policy: Continuity and Change," Doha, 2021.
[63] Amnesty International, "Syria: The New Government Must Prioritize Measures to Achieve Justice and Truth," 2025 (in Arabic).
[64] The Syria Report, "Syria Economic Outlook 2023: The Long Road to Nowhere," Beirut, 2023.
[65] World Bank, "Global Economic Prospects," Washington, D.C., 2023.